

Distr.: General
30 July 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البند ٦٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية الاجتماعية: تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي

للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة

الاستثنائية الرابعة والعشرين

تقرير عام ٢٠٠٧ عن الحالة الاجتماعية في العالم: حتمية العمالة

موجز

١ - تقرير عام ٢٠٠٧ عن الحالة الاجتماعية في العالم هو جزء من مجموعة تقارير عن هذا الموضوع يعود تاريخها إلى عام ١٩٥٢. والغرض الرئيسي من هذه المجموعة هو توفير أساس للمناقشات وتحليل السياسات المتعلقة بالمسائل الاجتماعية - الاقتصادية على الصعيد الحكومي الدولي. والفقرات التالية تتضمن موجزا أعد لتستفيد منه الجمعية العامة. والتقرير الكامل سيصدر في مرحلة لاحقة من هذا العام كمنشور من منشورات الأمم المتحدة للبيع.

مقدمة

ندعم بشدة العولمة المنصفة ونعقد العزم على جعل أهداف توفير العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، بمن في ذلك النساء والشباب، هدفا محوريا لسياساتنا الوطنية والدولية ذات الصلة وكذلك لاستراتيجياتنا الإنمائية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات القضاء على الفقر، كجزء من جهودنا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

* A/62/150.



نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠، الفقرة ٤٧)

- ٢ - لقد أكدت الأمم المتحدة، منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، في الفترة من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥، على دور العمالة المنتجة في الحد من الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية.
- ٣ - وأضحى مفهوم العمل اللائق جزءاً من مصطلحات العمل وتحليلات العمالة منذ أن اعتمدته منظمة العمل الدولية في عام ١٩٩٩. وينبغي للعمل اللائق الذي يؤديه أي شخص أن يكون مرضياً، أي أن يزيد من النماء الشخصي وأن يسهم في رفاه المجتمع كما في رفاه الشخص وأسرته. فالمجتمع الملتزم بتعزيز العمل اللائق هو مجتمع يعيش فيه الأشخاص في ظل ظروف من الأمن الاقتصادي الأساسي ومن تكافؤ الفرص الجيدة المتاحة لتطوير كفاءاتهم واستخدامها استخداماً مأموناً، مع توسيع نطاق مجموعة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ٤ - ويواجه العالم، في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مجموعة من التحديات فيما يتعلق بالعمل والعمالة. وينبغي للسياسات أن تمنح الأمن الاجتماعي - الاقتصادي أولوية عالية، ذلك لأنه لا يمكن للأشخاص أن ينتقوا اختياراتهم وأن يملكوا خيار رفض تحمل العمل المهين أو المضني إلا في إطار هذا الأمن.

النتائج الرئيسية

- أخذت أسواق العمل تتطور في المرحلة الحالية من العولمة في اتجاه زيادة انعدام الأمن الاقتصادي وارتفاع مستويات معظم أشكال اللامساواة، لتؤثر بشكل سلبي على الفرصة التي تسمح للأشخاص بأن يعيشوا حياة من العمل اللائق والعمالة المريحة.
- ويعيش الكثير من شباب العالم في حالة فقر وقد وصل مجموع الشباب الأميين إلى ١٣٠ مليون شاب.
- ويزداد رجحان البطالة أو تنخفض نسبة العمالة في صفوف المعوقين بالمقارنة مع الأشخاص غير المعوقين. فثمة علاقة قوية بين الفقر والإعاقة.
- ويزداد بشكل غير متناسب تمثيل الشعوب الأصلية في أوساط أفقر شرائح المجتمع. ويبدو، في معظم البلدان، أن معدلات البطالة في أوساط الشعوب الأصلية تفوق كثيراً المعدل الوطني.

- ورغبةً من الحكومات وأصحاب العمل في أرجاء العالم في أن يبقوا أو أن يصبحوا منافسين على الصعيد الاقتصادي، اتخذوا خطوات عديدة لزيادة مرونة أسواق العمل، فعززوا بذلك حالة انعدام الأمن في صفوف معظم فئات العمال.
- وعلى الصعيد العالمي، انتشرت العمالة غير الرسمية والعقود القصيرة الأجل، التي تمنح العمال حقوقاً قليلة وشعوراً ضئيلاً بالأمن في عملهم.
- وأفضى مؤخراً إلغاء القيود النازمة للخدمات الاجتماعية وخصخصتها وتسويقها إلى حالات تخفيض في العمالة وضمّان الدخل وكذلك إلى حرمان العمال الذين يؤدون هذه الخدمات من الصوت والتمثيل.
- وتفسح العقود الموحدة والعقود الجماعية المجال لإبرام المزيد من العقود الفردية القائمة على أساس المساواة بين أصحاب العمل والعمال، الأمر الذي يؤدي إلى تحول آخر في ميزان القوة لصالح أصحاب العمل.
- ويقوض أمن العمل أيضاً كل من عوالة الأسواق المالية وظهور عرض معول للعمالة.
- ويستبدل النظام القانوني بالتنظيم الذاتي كجزء من عملية التحرير التي واكبت العوالة، ليزيد بذلك من انعدام أمن العمل.
- وبات مبدأ الضمان الاجتماعي، أحد عناصر نظم الحماية الاجتماعية، أضعف في الاقتصادات التي تهيمن عليها الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية. وليس من المنطقي تصور هذا الضمان بأنه حجر أساس للحماية الاجتماعية في المستقبل.

التوصيات

- ينبغي أيضاً للسياسات والاستراتيجيات التي رسمت لتعزيز العمالة التامة والعمل اللائق أن تتناول مسائل تتعلق بتفاوت الدخل وبالتباينات الاجتماعية - الاقتصادية.
- ويجدر كذلك رسم السياسات الرامية إلى تعزيز العمالة والعمل اللائق على نحو يعكس التغيرات السكانية والاجتماعية في المجتمع.
- وتعد ضرورة أيضاً الإصلاحات السياسية والأحكام القانونية اللازمة لتحقيق المزيد من المساواة فيما بين الفئات العرقية والثقافات وبين الجنسين والفئات العمرية واللازمة كذلك لحماية حقوق المهاجرين في مكان العمل وحقوقهم المدنية.

- ومع تزايد وجود العمال في أوضاع عمل مؤقتة وغير رسمية وخارجة عن العقود الجماعية النموذجية، إما بالاختيار أو بالاضطرار، تزداد أهمية شمولية التغطية بالحماية الاجتماعية.
- وأخيرا، فإنه ينبغي أن يحتل مبدأ العمل اللائق للجميع، عوضا عن النمو الاقتصادي في حد ذاته، أو إيجاد عمل بسيط محور عملية وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الأول: العمالة والعمل على الصعيد العالمي

الاتجاهات العالمية للعمالة والبطالة

٥ - سجلت قوة العمل العالمية في الفترة ما بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٦ نموا نسبته ١٦,٦ في المائة، لتصل إلى ٢,٩ بليون، وهو رقم يمثل نحو ثلثي ٤,٦ بليون شخص من الفئة العمرية المؤهلة للعمل (التي تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة وما فوق). وخلال الفترة ذاتها، ارتفع معدل البطالة من ٦,٠ في المائة تقريبا إلى ٦,٣ في المائة، مع عدد من العاطلين عن العمل يزداد بمقدار ٣٤ مليون شخص ليصل إلى ١٩٥ مليون شخص في عام ٢٠٠٦. وقد حدثت هذه الزيادة كنتاج اقتصادي عالمي نما بمعدل سنوي قدره ٣,٨ في المائة، لتُحيى بذلك ظاهرة "نمو البطالة".

٦ - ويقدر في عام ٢٠٠٦ أن ١,٤ بليون من العاملين لم يكسبوا ما يكفي ليتجاوزوا وأسرهم خط الفقر المحدد بدولارين في اليوم، مع أن نسبة الفقراء العاملين بدولارين في اليوم من مجموع العمالة قد تراجعت إلى نسبة ٤٧,٤ في المائة في عام ٢٠٠٦، من نسبة ٥٥ في المائة تقريبا في عام ١٩٩٦. واستمرت التباينات الإقليمية الكبيرة، فمنطقة شرق آسيا تشهد أكبر انخفاض في عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر. وبخلاف ذلك، فإن عدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم قد ازداد في الفترة ذاتها في أفريقيا جنوب الصحراء.

٧ - وكان للقوى الديموغرافية العالمية أثر هام على أوضاع العمالة والبطالة. إذ تتناقض معدلات السكان المسنين والولادة المنخفضة في البلدان المتقدمة مع معدلات السكان الشباب والخصوبة المرتفعة نسبيا في البلدان النامية. ففي عام ٢٠٠٥، كان يوجد ما يناهز نسبة ٨٤ في المائة من القوة العاملة العالمية في البلدان النامية، وكانت منطقة آسيا والمحيط الهادئ المسؤولة عن نسبة ٦٠ في المائة تقريبا من العمالة العالمية.

٨ - وتتواصل الفجوة القائمة بين الرجل والمرأة، بتسجيل النساءعاملات نسبة ٤٩ في المائة في عام ٢٠٠٦، إزاء نسبة ٧٤ في المائة للرجال. وقد انخفضت معدلات مشاركة قوة العمل الذكورية انخفاضاً طفيفاً من ٨٠,٥ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٧٩ في المائة في عام ٢٠٠٦. وخلافاً لذلك، بلغت معدلات مشاركة الإناث ٥٢ في المائة في عام ٢٠٠٦.

٩ - وانخفض معدل البطالة في الاقتصادات المتقدمة من ٧,٨ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٦,٢ في المائة عام ٢٠٠٦، ويعزى ذلك إلى شدة النمو الاقتصادي وتباطؤ النمو في قوة العمل وزيادة إنتاجية العمل. وفي منطقة جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ، سجل معدل البطالة ارتفاعاً من ٧,٣ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٦,٦ في المائة في عام ٢٠٠٦، ليعكس جزئياً ما خلفته الأزمة الآسيوية في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ من آثار متبقية. وفي الفترة ذاتها، ارتفع معدل البطالة في جنوب آسيا من ٤,٤ في المائة إلى ٥,٢ في المائة، رغم تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بلغت نسبته ٥,٨ في المائة في عام ٢٠٠٥. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ظل معدل البطالة عند نسبة ٨ في المائة خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦، بينما استوعب النمو الاقتصادي، الذي سجل معدلاً وسطياً قدره ٣ في المائة، قوة العمل المتنامية. وقد خفض ذلك أيضاً نسبة الفقراء العاملين من مجموع العمالة.

١٠ - والبطالة في أفريقيا هي من أعلى معدلات البطالة في العالم، مع أنها غير موزعة بالتساوي بين البلدان بحسب نوع الجنس والفئات العمرية. وقد سجل معدل البطالة في أفريقيا جنوب الصحراء زيادة طفيفة في الفترة بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٦، ليرتفع من ٩,٢ في المائة إلى ٩,٨ في المائة، وذلك رغم تحقيق الناتج المحلي الإجمالي نمواً سنوياً قدره ٣,٩ في المائة. وقد تراجع معدل البطالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من ١٣,٠ في المائة إلى ١٢,٢ في المائة.

التغيرات القطاعية

١١ - في عام ٢٠٠٦، سجلت حصة العمالة في قطاع الخدمات من مجموع العمالة العالمية نسبة ٤٠ في المائة، وقد تجاوزت للمرة الأولى حصة قطاع الزراعة. وبات قطاع الصناعة المسؤول عن نسبة ٢١,٣ في المائة من مجموع العمالة وهو رقم يماثل تقريباً مجموع عام ١٩٩٦.

١٢ - وقد حدث تراجع في العمالة الزراعية على الصعيد العالمي. وغدا حجم العمالة في الزراعة ضئيلاً وأخذ في التراجع في معظم البلدان المتقدمة. وراح يتراجع بشكل كبير في البلدان النامية أيضاً، ليعكس جزئياً الجهود الرامية إلى تحديث الزراعة والانتقال إلى إنتاج موجه نحو زيادة التصدير.

١٣ - وإضفاء الطابع التحديثي والتجاري على الزراعة في البلدان النامية قد أدى إلى زيادة التباينات في المناطق الريفية، مع تحقيق كبار المزارعين والشركات الزراعية الصناعية أكبر قدر من الاستفادة. وقد حدثت بعض التطورات الإيجابية في السنوات الأخيرة، وكان منها إصلاحات أدخلتها بلدان أفريقية كثيرة على السياسة العامة تتيح الفرص من خلال عمليات الإصلاح الزراعي. ومع ذلك، فقد تأثرت على الصعيد الدولي سبل رزق المزارعين من صغار الملاك تأثراً سلبياً بالإعانات والتعريفات الجمركية الزراعية في البلدان المتقدمة.

١٤ - وإلغاء التصنيع، وهو الاتجاه نحو التخلي عن الوظائف الصناعية بصرف النظر عن توسع أو عدم توسع التصنيع، قد أضحى سمة تميز البلدان المتقدمة منذ الثمانينات. وأخذ الأمر ذاته يحدث أيضاً في بلدان نامية عديدة، حيث تميز إلغاء التصنيع بنقل صاف للوظائف من الزراعة إلى الخدمات.

١٥ - وسرعان ما أصبح العالم نظاماً اقتصادياً يهيمن عليه قطاع الخدمات الذي تكثر فيه الوظائف القليلة الأجر وغير المستقرة وغير المشمولة بآليات الحماية الاجتماعية. وثمة أيضاً قدر كبير من التباين في الدخل في هذا القطاع، ويعود هذا التباين بقدر كبير إلى وجود أقلية تقدم خدمات مهنية وشخصية لقاء أجر مرتفع للغاية وتدخل في عملية التمويل.

نمو البطالة

١٦ - يبدو أن بلدانا كثيرة والعالم بأسره يعاني من نمو البطالة، وذلك يعني أن الاقتصاد ينمو دون إيجاد أي وظائف أو أن عدد الوظائف الموجودة آخذ في الانحلال إزاء تحقيق أي معدل في النمو الاقتصادي.

١٧ - وقد يفسر نمو البطالة بالتغيرات الهيكلية والاستخدام المتزايد للعمالة غير المباشرة (التعاقد من الباطن) والمؤقتة والمرنة، غير المبينة في إحصاءات العمالة. وبصرف النظر عن الأسباب المحتملة، فإن هذه الظاهرة غير مقبولة في سياق العمل اللائق، وذلك لأن العمال يفقدون الأجور و/أو الأمن الوظيفي في هذه العملية.

إضفاء الطابع غير الرسمي والطابع العرضي على الصعيد العالمي

١٨ - تم إضفاء الطابع غير الرسمي على التوظيف والعمل في كثير من أرجاء العالم. وبالرغم من الإغراء الذي يشكله إضفاء الطابع المثالي على العمالة الرسمية، يجب الاعتراف بأن العمل اللائق يتمثل في وجود سمة غير رسمية مع توافر ضمانات الأمن.

١٩ - إلا أن إضفاء السمة غير الرسمية يرتبط بشكل وثيق بإضفاء الطابع العرضي على العمل. وأدت إعادة هيكلة سوق العمل بشكل متزايد إلى انتشار علاقات العمل غير المستقرة، وبخاصة انتشار أنماط مختلفة من انعدام الأمن الوظيفي. وعلى الصعيد العالمي، انتشر استخدام العقود القصيرة الأجل، التي تمنح العاملين استحقاقات ضئيلة وإحساس ضعيف بدوام عمالتهم.

البطالة وانعدام الأمن في سوق العمل

٢٠ - تثير مسألة البطالة الطويلة الأجل القلق بوجه خاص، فبهذا الشكل من أشكال البطالة ترتبط معظم حالات الفقر، ويترتب عليها بذلك فقدان تدريجي لشبكات الدعم، وفقدان للطاقة وقوة الإرادة والوهن.

٢١ - وينتشر القلق بشأن مدى استفحال وخطورة البطالة الطويلة الأجل في أوروبا بوجه خاص. وفي البلدان النامية المتوسطة الدخل، حيث تنعدم استحقاقات البطالة ويضطر المتأثرون بها إلى أن يفعلوا أي شيء تقريبا من أجل البقاء على قيد الحياة، ينحرف الكثيرون من العاطلين عن العمل إلى أنشطة غير رسمية وإلى العمالة الناقصة. وبغض النظر عن تعافي الاقتصادات الوطنية أو عدم تعافيتها من الصدمات الاقتصادية أو الاجتماعية، تظل هناك إمكانية لدوام بقاء الآثار السلبية الطويلة الأجل التي يتعرض لها العاملون على هامش سوق العمل. وتترتب على هذه الزعة آثار عميقة في مجال تصميم وهيكل تدخلات السياسة الاجتماعية.

الاستعانة بمصادر خارجية لإنجاز الأعمال أو نقل الأعمال إلى الخارج

٢٢ - بالرغم من أن العولمة تنطوي على تحركات كبرى للأفراد هناك أيضا هجرة للوظائف. ويشكل إدراك أن المؤسسات في البلدان المتقدمة النمو تقوم بنقل فرص العمل إلى البلدان ذات الدخل المنخفض والعمالة الفائضة، أحد جوانب العولمة الأشد إثارة للجدل.

٢٣ - ولا تخضع الاستعانة على أداء الأعمال بمصادر خارجية أو نقل الأعمال إلى الخارج إلا لعمليات رصد أو استقصاء متواضعة. ولا تشكل الأعداد الفعلية التي تذكر في هذا المجال سوى عنصر واحد فقط من التحدي الناشئ. وما يثير الخوف والإحساس بانعدام الأمن الوظيفي لدى العاملين هي التوقعات المسبقة لإمكانية حدوث تحولات، مما يجعلهم عرضة لتقديم تنازلات في مكان العمل، كأن يقبلوا العمل بأجر أقل وفقدان بعض الاستحقاقات.

وقت العمل

٢٤ - يتمثل أحد الجوانب الأخرى للعولمة وتحرير سوق العمل في الآثار المترتبة عليهما فيما يتعلق بحجم وقت العمل وتوزيعه. وقد زادت مشاركة المرأة في سوق العمل في جميع أنحاء العالم، ويعود ذلك بشكل جزئي إلى انتشار أنماط عمل أكثر مرونة.

٢٥ - ويشكل نمو العمل غير المتفرغ جزءاً من تلك العملية، وبخاصة وسط الشباب الذين لا يزالون يتابعون شكلاً أو آخر من أشكال التعليم، ووسط العاملين الأكبر سناً الذين يبقون في سوق العمل بمحض إرادتهم أو يرغبون في البقاء بسبب الاحتياج الاقتصادي. وتعزز نمو العمل غير المتفرغ هذا بسبب فرص العمالة المتاحة في قطاع الخدمات، الذي يعتبر فيه العمل أو التوظيف غير المتفرغ والمتقطع أكثر شيوعاً وتنظيم وقت العمل أشد صعوبة.

ملاحظات ختامية

٢٦ - تتعرض دنيا العمل إلى تحولات جذرية. وتعتبر التحولات القطاعية في حد ذاتها سبباً في جعل الصور القديمة للعمل المتفرغ والعمل في وظيفة واحدة غير مناسبين للاستخدام كمؤشرات للمستقبل. وفوق كل شيء، يثير الإحساس بعدم الأمان المصاحب للسمة غير الرسمية في مختلف أشكالها، وانعدام الأمن الوظيفي، تحديات رئيسية في القرن الحادي والعشرين.

الفصل الثاني: أثر التحرير الاقتصادي والاجتماعي على الصعيد العالمي

٢٧ - صاحبت العولمة وعززتها في الحقبة الراهنة، إصلاحات اجتماعية واقتصادية في جميع بلدان العالم. وتتمثل الجوانب الرئيسية لهذه الإصلاحات، التي تؤثر على التوظيف وسوق العمل، في تحرير الأسواق وخصخصة الخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية ورفع القيود عنها وإضفاء السمة التجارية عليهما، وفي إعادة تنظيم سوق العمل وإبرام عقود العمالة.

التحرير وإضفاء السمة التجارية وعدم الاستقرار الاقتصادي

٢٨ - لا يؤدي نمو التجارة الدولية الناجم عن تحريرها إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي إلا إذا أدخلت أيضاً سياسات تكميلية أخرى. ويبدو من جهة أخرى، أن هذا النمو يؤدي إلى ازدياد تفاوت الدخل والفروق بين الأجور.

٢٩ - وأدى تحرير السوق المالية، بما في ذلك تحرير سوق رأس المال، إلى حدوث تكامل مالي تسبب في الحد من قدرات مقرري السياسات الوطنيين على التصرف بشكل مستقل. وتسبب التكامل المالي أيضاً في ازدياد عدم استقرار السوق واشتداد المنافسة بين المصارف.

وأدى ازدياد عدم استقرار السوق إلى حدوث تقلبات أكبر في الاقتصادات وأسواق العمل الوطنية، مما تسبب في المزيد من انعدام الأمن الوظيفي وأمن الدخل، وبخاصة في البلدان الأصغر حجما.

٣٠ - وقد يسر التحرير من الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي شكل جزءا من اتجاه لجعل الإنتاج نشاطا عابرا للحدود، بحيث تتمكن المؤسسات المتعددة الجنسيات من نقل الإنتاج، ومن ثم نقل العمالة، من موقع إلى آخر بشكل سريع وتكلفة قليلة. وكانت نتيجة ذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر أدى إلى المزيد من انعدام الأمن للاقتصادات الوطنية.

٣١ - وكانت الحصة المالية هي شعار التحرير الاقتصادي في العقود السابقة. فهي تتطلب أن تخفض الحكومات الإنفاق الاجتماعي تخفيضا جذريا إلى مستويات لا تتجاوز الإيرادات المالية، التي تراجعت بسبب التخفيضات الضريبية التي تقدم كحوافز. وأدى هذا إلى عرقلة الإنفاق الاجتماعي وأوجه الإنفاق العام الأخرى، التي كان يمكن أن تعزز النمو وفرص العمل، وبخاصة في البلدان النامية. وتضرر بوجه خاص الإنفاق على الرعاية الصحية.

٣٢ - وبشكل أعم، حدث تحول منتظم من فرض الضرائب على رأس المال نحو فرض ضرائب أكبر على العمل. وفي الوقت نفسه، ارتفعت بشكل مطرد وحاد الإعانات المالية المقدمة لرأس المال، بينما انخفضت الإعانات المالية المقدمة للعمل، وبخاصة في ضوء تلاشي الإعانات المالية التي تقدم للمستهلكين بدعوى إزالة اختلالات السوق.

٣٣ - وقد أثرت عمليات رفع القيود مؤخرا عن الخدمات الاجتماعية وخصخصتها وتسويقها، تأثيرا عميقا على أسواق العمل في قطاعات العمالة التي كانت تعد مقياسا للضمان الاجتماعي على امتداد عدة أجيال. ويبين تحليل النتائج الرئيسية لهذا التحول اتساع الفوارق بمختلف أشكالها. وأثرت هذه العملية على طابع العمل الذي تقدمه الأطراف الموفرة للخدمات، علاوة على تأثيرها على رفاه وظروف عمل مجموعات عديدة من متلقي تلك الخدمات.

٣٤ - وقد عمدت الحكومات وأرباب العمل على الصعيد العالمي، في تصميمهم على المحافظة على قدراتهم التنافسية الاقتصادية أو اكتساب تلك القدرات، إلى اتخاذ خطوات عديدة من أجل زيادة مرونة أسواق العمل الخارجية. وأدى هذا إلى إلقاء العبء المتمثل في ازدياد انعدام الأمن المتصل بالعمل على عاتق غالبية مجموعات العاملين.

٣٥ - وعلى الصعيد العالمي، حدث أيضا توسع في استخدام العقود القصيرة الأجل، التي تعطي العاملين استحقاقات ضئيلة وإحساس ضعيف بدوام عملتهم. وتراجع أيضا العقود الموحدة والعقود الجماعية أمام العقود التي يغلب عليها الطابع الفردي، القائمة على التفاوض

الفردى بين أرباب العمل والعاملين. ويؤدي هذا التحول إلى ميل ميزان القوى لصالح أرباب العمل.

الهجرة

٣٦ - ساعد التوجه العالمى نحو المزيد من رفع القيود والتحرير فى المجالين الاجتماعى والاقتصادى، فى العقود الأخيرة، على تيسير الهجرة أيضاً، فى داخل البلدان وعلى الصعيد الدولى. ويتمثل القصد من الهجرة فى معظم الحالات فى فتح الآفاق لحياة أفضل للمهاجرين وتحسين رفاههم.

٣٧ - وتنحو الهجرة من الأرياف إلى المدن إلى زيادة حدة عدم المساواة والفوارق فى المناطق الريفية. وكثيراً ما تؤدي هجرة العمالة من المناطق الريفية إلى أماكن معالجة الصادرات، وكثير منها يضم نساء شابات، إلى زيادة الضعف وانعدام الأمن الاقتصادى وسط العمال المهاجرين، بسبب حظر تشكيل النقابات العمالية أو الحد من نشاطها بدرجة كبيرة فى تلك المناطق، من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبى المباشر. ومع العولمة، اتسع كثيراً نطاق "نزوح الأدمغة" - أي هجرة المهنيين المؤهلين ذوى المهارات من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو.

٣٨ - ونظراً إلى تزايد معدلات الهجرة وحركة فرص العمل حول العالم داخل قنوات العرض، هناك بوادر تشير إلى نشوء سوق عمل عالمية جديدة، بالرغم من أن نمو حركة العمالة على الصعيد الدولى كان أبطأ بكثير من نمو الحركة الدولية لرأس المال. ومع أن نسبة المهاجرين على الصعيد الدولى إلى عدد سكان العالم ما زالت فى حدود ٣ فى المائة فقط، فقد بلغت النسبة فى عام ٢٠٠٠ أكثر من ١٠ فى المائة من عدد السكان فى ٧٠ بلداً.

٣٩ - وهناك توافق فى الآراء على أن الهجرة الدولية لليد العاملة ذات تأثير حميد على النمو والتنمية فى كل من بلدان المصدر والمقصد. إلا أنه تتعين موازنة الادعاءات بحدوث هذا التأثير الحميد من خلال فحص للظروف على الصعيد الوطنى. وأكثر أشكال الهجرة إثارة للقلق لدى البلدان النامية يتمثل فى نزوح الأدمغة، الذى لا يخفى على أحد، بالرغم من أن مسبباته قد تشمل على جوانب إيجابية، ونتائجه قد تكون مفيدة على الصعيد الشخصى.

ملاحظات ختامية

٤٠ - تحدث العولمة تحولات فى جميع نظم سوق العمل. وتحرك البلدان، بشكل متزايد، بدافع تصور لجمعية امتلاك القدرة التنافسية. ويتمثل أحد الدروس الهامة المستخلصة حتى الآن، فى أن من الشروط المسبقة اللازمة لكي يكون للتحرير آثار حميدة بالنسبة للمواطنين

العاديين إنشاء المؤسسات و سن القوانين ووضع الأنظمة، التي يمكن أن تحد من الآثار السيئة للتحرير.

الفصل الثالث - الفئات الاجتماعية في قوة العمل

العمل في سياق أسري متغير

٤١ - جرت العادة على أن يركز العمل على تقسيمه في نطاق الأسرة. وشهدت الأسرة تحولا كبيرا في جميع أنحاء العالم، وهو تحول تتحدد طبيعته بدرجة كبيرة بمدى التنمية الاقتصادية والتغيرات الديمغرافية.

٤٢ - وتشمل هذه التغيرات استمرار عملية تأنيث العمل، التي تتسم بشغل النساء لعدد أكبر فأكثر من الوظائف، وازدياد عدم الاستقرار الوظيفي أو لتقارب بين مستوى مشاركة المرأة في قوة العمل ومستوى مشاركة الرجل، وبحدوث تغيرات في مفهوم الأجور، بما في ذلك انتهاء العمل بأجر الأسرة.

٤٣ - وتتأثر أنماط العمل بتغير أنماط الزواج والخصوبة والاعتلال والوفيات. وتشهد الخصوبة تراجعاً في معظم المناطق، بالرغم من اختلاف مراحل التحول الديمغرافي التي تمر بها أجزاء العالم المختلفة. ففي أفريقيا، أدى ارتفاع معدلات الخصوبة إلى ازدياد عدد العاملين المحتملين، مما يتطلب زيادة مماثلة في فرص كسب الدخل. وابتليت أفريقيا أيضاً بأعلى معدلات الإصابة بجائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتمثلت نتيجة ذلك في أن قليلاً من البلدان يشهد تراجعاً في معدلات نمو السكان، وبعض البلدان بها أعداد كبيرة من الأطفال وأعداد كبيرة جداً من اليتامى، إلى جانب وجود أعداد كبيرة من كبار السن. وأدى هذا الوضع إلى الضغط على الأطفال والمراهقين للبحث عن أنشطة مدرة للدخل، والضغط على كثير من كبار السن للعمل في شيخوختهم.

٤٤ - وبالمقابل، شهدت بعض بلدان أوروبا الغربية واليابان، حيث هبطت معدلات الخصوبة إلى ما دون معدل تكاثر السكان، ظهور تطورين ديمغرافيين، هما تحديدًا عملية شيخوخة آخذة في الاتساع وانكماش في عدد السكان.

٤٥ - والهبوط المطرد في معدلات الخصوبة في أمريكا اللاتينية وإنشاء وظائف للأعداد المتنامية المتوافرة من النساء بصورة تتفق مع تربية الأطفال والخيارات التعليمية المتاحة للشباب. وفي كثير من بلدان آسيا تحد من مشاركة المرأة في قوة العمل انعدام المرونة في الوظائف، ومتطلبات تربية الطفل، وعدم وجود مرافق لرعاية الطفل، وعدم وجود رعاية

متزلية للمسنين. وهناك حاجة إلى وضع سياسات تستهدف تلبية احتياجات الحياة الأسرية، علاوة على وضع سياسات تقدم الدعم لرعاية الأطفال والمسنين.

المرأة: مزيد من المشاركة، مزيد من الأخطار

٤٦ - تحقق تقدم كبير نحو تعزيز الحقوق الاقتصادية للمرأة واستقلالها منذ انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في عام ١٩٩٥، وإن ظل ثمة تفاوت عميق. وتمثل النساء نسبة متزايدة من قوة العمل العالمية.

٤٧ - وعلى الرغم من تزايد عمالة الإناث، رافق ذلك في بعض البلدان تدهور في شروط العمل وظروفه. وتشكل النساء الأغلبية بصورة متزايدة في القطاع غير الرسمي وفي العمالة الذاتية، حيث توجد الوظائف الأخفض أجرا والأقل ضمانا، وحيث تكون احتمالات التغطية بخطط الضمان الاجتماعي أضعف. والمهن التي تمارسها النساء تقليديا هي مهن ذات مرتبات أقل من مرتبات الوظائف التي تتطلب مستويات مهارة مماثلة ويشغلها الرجال في الغالب. وكون النساء يشكلن الأغلبية في قطاع الخدمات في جميع البلدان تقريبا، يُسهم في إدانة الفجوة في المرتبات بين الجنسين في جميع أنحاء العالم.

٤٨ - وتشكل النساء غالبية شاغلي الوظائف غير النظامية في كثير من البلدان، وبالتالي فكثيرا ما يُستثنى من إحصاءات العمل، وتتجاهلن نُظم تفتيش العمل. كما أن التحول إلى العقود يشكل أحد الاتجاهات العالمية الأخرى ذات الصلة التي تؤثر على النساء تأثيرا غير متناسب بسبب موقفهن التفاوضي الأضعف، وانتشار الأفكار المسبقة عن التزام المرأة بحياتها الوظيفية.

٤٩ - ونظرا لكون المرأة تُعتبر المسؤولة عن الاعتناء بالأطفال والمسنين فإنها كثيرا ما تواجه صعوبات في الموازنة بين العمل والمسؤوليات الأسرية. غير أن السياسات التي تستهدف المرأة (عوضا عن استهداف الأبوين أو القائمين بالرعاية) يمكنها أن تعزز القالب النمطي. وينبغي أن يركز صانعو السياسات على السياسات والتدابير الاجتماعية الهادفة إلى تسهيل التوفيق بين العمل والمسؤوليات الأسرية لكل من المرأة والرجل، إذا أرادوا دعم التمكين للمرأة من خلال المشاركة في محل العمل.

إنهاء عمل الأطفال

٥٠ - ينمو معظم الأطفال في بيئة أسرية عطوف، ويتمتعون بالروابط الأسرية، وبالعاية الصحية والتغذية المناسبة، والتسجيل في التعليم الأساسي. غير أن حوالي ١٩٠ مليون طفل دون سن الرابعة عشرة يمارسون حاليا شكلا من أشكال العمل.

٥١ - ويعيش قرابة ثلثي الأطفال العاملين في آسيا ومنطقة المحيط الهادي. غير أن أعلى نسبة للأطفال العاملين توجد في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث يعمل أكثر من ٢٥ في المائة من الأطفال. ويتفشي عمل الأطفال في المناطق الريفية أكثر منه في المناطق الحضرية. ويُحتمل أن يعمل الأطفال الأكبر سناً والمرهقون أكثر من الأطفال الأصغر سناً. ويتفشي عمل الأطفال في المناطق الريفية أكثر منه في المناطق الحضرية. ويُحتمل أن يعمل الأطفال الأكبر سناً والمرهقون أكثر من الأطفال الأصغر سناً.

٥٢ - ومعدلات مشاركة الأولاد والبنات في الأنشطة الاقتصادية متكافئة تقريباً، وإن كان الأولاد في العادة أكثر مشاركة في الأعمال المأجورة وفي مشاريع الأسر المعيشية، بينما تميل البنات إلى المشاركة في الأنشطة البيتية. وتبدأ الفتيات العمل في سن أدنى، لا سيما في المناطق الريفية. وكثيراً من يكسبن أقل من الأولاد كما أن درجة سيطرتهم على إيراداتهم أقل. وتواجه الفتيات عبئاً ثلاثياً يتكون من العمل الخارجي والواجبات المنزلية والمدرسة، مما يؤثر سلباً على مواظبتهم وأدائهم في المدرسة.

٥٣ - وتشير التقديرات الأخيرة لمنظمة العمل الدولية إلى انخفاض سريع في عمل الأطفال، ولا سيما أشكاله الأسوأ. ويرجع السبب الرئيسي للانخفاض إلى التناقص السريع في عمل الأطفال في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. أما في أفريقيا جنوب الصحراء فقد شهد العدد المطلق للأطفال العاملين زيادة فعلية، لسبب يرجع جزئياً إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني وإلى الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٥٤ - والأسباب الجذرية لعمل الأطفال معقدة. والفقر أحد العوامل المسببة الرئيسية لعرض عمل الأطفال. وكذلك يؤثر كل من الأعراف الاجتماعية، وحجم الأسرة المعيشية، ومشاركة الأمهات في قوى العمل، وغيوب أسواق الائتمانات، والحوافز الاقتصادية على عمل الأطفال. وكذلك يحصل الأطفال من خلال عملهم على الاعتراف في الأسرة، ويحققون شعوراً بالاعتداد بالنفس، وزيادة في القدرة على التفاوض.

٥٥ - والعوامل الرئيسية التي تؤثر على طلب عمل الأطفال هي الإيمان بأن الأطفال أطوع من البالغين وأقدر على أداء بعض المهام، وكذلك الأهمية النسبية للقطاع غير الرسمي مقارنة بالقطاع الرسمي، وتكنولوجيا الإنتاج السائدة. وكذلك تؤثر الأجور المنخفضة المدفوعة للأطفال على طلب عملهم.

٥٦ - وقد تعزز توافق الآراء السياسي بشأن ضرورة القضاء على عمل الأطفال في السنوات الأخيرة. وكذلك لقيت المسألة اهتماماً كبيراً في إطار العمليات الحكومية الدولية

للأمم المتحدة. غير أن التعبئة الفعالة ضمن الوزارات والإدارات والوكالات ذات الصلة على الصعيدين الوطني والمحلي لم تحدث بعد في كثير من البلدان.

٥٧ - ويتعين على أية استراتيجية للقضاء على عمل الأطفال أن تعالج مجموعة واسعة النطاق من الأسباب. ومن المكونات الرئيسية للتدخلات الهادفة إلى القضاء على عمل الأطفال مدى الاستفادة من برامج اجتماعية بعيدة المدى تساعد على كسر الحلقة المفرغة للفقر، بما في ذلك توفير التعليم والتدريب المجانيين، وشبكات الأمان، والخدمات الصحية وتدابير إدرار الدخل لأعضاء الأسرة.

الشباب: البطالة والخمول والتعليم

٥٨ - يبلغ عدد الشباب في العالم حوالي ١,١ بليون شخص. وتعيش الأغلبية الساحقة منهم، أي حوالي ٨٥ في المائة، في البلدان النامية. ويشكل الشبان حوالي نصف مجموع القوى العاملة العاطلة عن العمل في العالم، رغم أنهم لا يشكلون سوى خمس سكان العالم.

٥٩ - وقد تحققت إنجازات ملحوظة جدا في مجال التعليم خلال العقود المنصرمة. بيد أن ما مجموعه ١٣٠ مليوناً من الشبان (أي واحد من كل عشرة شبان تقريبا) هم أميون. وتشكل الشابات غالبية هذه المجموعة. وبفضل الإنجازات في التعليم الأساسي والعالي نشأ جيل ذو مستوى تعليمي أفضل يدخل عالم العمل بمزيد من الطموح. وللأسف فإن الفرص المتاحة لا تستجيب لهذه الطموحات في كثير من الحالات.

٦٠ - وقد استفاد الشباب بصورة خاصة في البلدان التي تمكنت من جني ثمار العولمة، وذلك بفضل ما لديهم من مرونة وحراك. غير أن العولمة لم توفر لكثير من الشبان في أفريقيا وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية سوى قليل من الفرص الحقيقية.

٦١ - وتميل الحكومات، في استجابتها على صعيد السياسات، إلى التركيز على معالجة أوجه الضعف التي يُظن أن الشباب يعاني منها، من حيث المواقف أو قلة المهارات. وينبغي اتخاذ تدابير تعتبر الشبان ثروة، بما في ذلك تدابير تعزيز مهارات تنظيم المشاريع والابتكار، وتوفير خدمات الائتمانات الصغرى لغرض العمالة الذاتية، وخلق فرص العمل والتوظيف على الصعيد المحلي، تكملها فرص العمل المؤقت في الخارج على نطاق واسع.

الشيخوخة النشطة والعمل

٦٢ - سكان العالم يشيخون بسرعة، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه. ويُتوقع أن تبلغ نسبة المسنين من سكان العام ٢١ في المائة في عام ٢٠٥٠، عندما يتجاوز عدد المسنين عدد الشبان في العالم لأول مرة في التاريخ.

٦٣ - ويعيش أكثر من ٦٠ في المائة من المسنين في البلدان النامية، حيث تبلغ نسبة الناشطين اقتصادياً بين المسنين من الذكور ٥٠ في المائة و بين المسنات من الإناث ١٩ في المائة، بالمقارنة إلى ٢١ في المائة من المسنين و ١٠ في المائة من المسنات في المناطق المتقدمة النمو. ويرجع السبب في ارتفاع نسبة مشاركة المسنين في العمل في البلدان النامية عموماً إلى فقدان الدعم المالي، مما يجعل التقاعد ترفاً يصعب الوصول إليه. وفي البلدان المتقدمة النمو تحوم الشكوك حول استمرارية ممارسات التقاعد المبكر التي كانت متبعة في الثمانينات والتسعينات، وذلك بسبب الشواغل المتعلقة بالتزامات المعاشات التقاعدية، ونسب الإعالة المتصاعدة للمسنين، والثغرات في المهارات، والنقص المحتمل في القوى العاملة.

٦٤ - ومن الضروري اتباع سياسات نشطة تجاه المسنين للسماح لهم بالبقاء ضمن القوى العاملة وفقاً لقدراتهم وميولهم. ومن الضروري توفير تدريب مستمر في محل العمل وفرص تعلم على مدى الحياة في المجتمع المحلي. وكذلك ينبغي انتهاج سياسات تُعنى بالنقل العام والأخطار البيئية، مثل الإضاءة غير الكافية وعدم وجود درابزين، وعدم استواء الممرات.

فتح أبواب عالم العمل للمعوقين

٦٥ - يُقدر عدد المعوقين عالمياً بستمئة وخمسين مليون شخص. ويوجد ترابط قوي بين الفقر والإعاقة، حيث يتعرض الفقراء لخطر الإعاقة أكثر من غيرهم، كما أن المعوقين أكثر عرضة للفقر. ويبلغ عدد المعوقين في سن العمل حوالي ٤٧٠ مليوناً. واحتمال كونهم عاطلين عن العمل أكبر بكثير منه لغير المعوقين. ويتطلب الدعم الهادف إلى تسهيل اندماج المعوقين والتمكين لهم توفير فرص التعليم والتدريب والترويج لهم، ودعم عمالتهم ومشاركتهم الاجتماعية. ويجب وضع استراتيجيات للحد من التمييز ضد المعوقين.

٦٦ - وبالنظر إلى العدد الكبير من المعوقين في العالم، وإلى كون ٩٠ في المائة من الأطفال المعوقين في سن المدرسة في البلدان النامية لا يلتحقون بالمدرسة، يُصبح من المهم إدماج المعوقين في خطط التنمية الدولية.

الشعوب الأصلية: مواجهة التحديات الجديدة انطلاقاً من التقاليد

٦٧ - على الرغم من أن الشعوب الأصلية لا تمثل سوى ٥ في المائة من سكان العالم، فإنها تضم حوالي ١٥ في المائة من أفقر الفقراء في العالم. وبالنسبة للشعوب الأصلية لا يتمثل التحدي فقط في كيفية تحقيق العمالة التامة والحصول على العمل اللائق، بل وكذلك في المحافظة على مهنهم وأساليب حياتهم التقليدية في بيئة تتسم بالتغير السريع.

٦٨ - وقد أدى فقدان السيطرة على قواعد الموارد التقليدية إلى فقدان نظم الحكم التقليدية والقوانين العرفية والمعارف التقليدية اللازمة لإدارة هذه الموارد. وتضعف الروابط المتبادلة بسبب التفاوت في الحصول على التعليم، والتمدد، وخصخصة الموارد العامة، بالإضافة إلى ما تعانيه هذه الروابط من آثار سلبية نتيجة لصعوبة الوصول إلى الأرض.

٦٩ - وتواجه الشعوب الأصلية التمييز في جميع جوانب حياتها. وكثيرا ما يعوق هذا التمييز استفادتها من التعليم والعمالة. والتمييز في سوق العمل هو في نفس الوقت سبب هام ونتيجة لفقر هذه الشعوب.

٧٠ - وبالإضافة إلى التمييز، تشكل نظم التعليم غير المناسبة السبب الرئيس الثاني للصعوبات التي تواجهها الشعوب الأصلية في مجال العمالة. فبسبب قلة فرص الالتحاق بالتعليم الثانوي والعالي لا يتسنى لأبناء لشعوب الأصلية الحصول على العمل إلا في الوظائف التي لا تتطلب سوى مهارات متدنية، والتي كثيرا ما تكون ظروف العمل فيها سيئة.

٧١ - ومع ذلك فتمة داع للتفاؤل. فخلال السنوات العشر الماضية لقيت القضايا التي تمس الشعوب الأصلية اهتماما متزايدا. ونفذت الحكومات سياسات تهدف إلى تحسين الفرص المتاحة للشعوب الأصلية في سوق العمل.

المهاجرون والحرمان الاجتماعي

٧٢ - لقد أصبحت الهجرة الدولية بعدا رئيسيا من أبعاد حقبة العولمة. والمهاجرون القانونيون من ذوي المهارات القيمة قادرون عموما على تأمين مستويات جاذبة وظروف عمل جيدة في الصناعات التي تشهد نموا سريعا. أما المهاجرون غير القانونيين فيميلون إلى شغل المناصب التي تتطلب مهارات متدنية وفي ظروف عمل سيئة، وإن كان مستواهم التعليمي جيدا.

٧٣ - وبينما يستفيد المهاجرون في أحيان كثيرة من توسع فرص العمل وارتفاع الأجور في البلدان التي يتوجهون إليها، يواجه كثيرون منهم ظروف عمل سيئة. وكذلك يواجهون صعوبات خاصة نتيجة لعدم الاستقرار في العمل.

٧٤ - ومن أهم التغيرات في أنماط الهجرة زيادة هجرة النساء. وتشغل المهاجرات في الغالب وظائف الإنتاج والخدمات ذات المركز المتدني والأجور المنخفضة، وكثيرا ما يعملن في قطاعات اقتصادية غير منظمة يُفصل فيها بين الجنسين، ولا سيما العمل البيتي. وهن معرضات لدرجات أعلى من الاستغلال والعنف والاتجار.

الملاحظات الختامية

٧٥ - شهدت جميع الفئات الاجتماعية في أنحاء العالم تحولاً نحو مزيد من المشاركة في قوى العمل. وتُظهر فئات كثيرة قدراً متزايداً من الاستعداد والقدرة على المشاركة في العمل، مهما يكن تعريف العمل. أما الفئات الأصغر سناً في المجتمع فتبقى في التعليم لمدة أطول وتنخرط منها أعداد أقل في أشكال عمل الأطفال التي تنطوي على استغلال. ومع ذلك فإن آمال الشباب كثيراً ما تُحبط، ومن المفارقة أن ذلك يحدث في حين أصبحوا أكثر استعداداً من أي وقت مضى. ويتوقع العاملون الأكبر سناً البقاء ضمن قوى العمل لمدة أطول؛ وقد يحدث ذلك بحكم الضرورة، وقد يكون خياراً مقصوداً.

٧٦ - ومن ناحية أخرى فإن فرص ازدياد مشاركة المعوقين والشعوب الأصلية في قوى العمل لم تتجسد إلا ببطء بالغ. وتظل ثمة تحديات كثيرة أمام زيادة مشاركة هاتين الفئتين، وإن وجدت بوادر أمل أكيدة فيما يتعلق بمعالجة حقوقهما واحتياجاتهما.

٧٧ - والجال الجنساني هو المجال الذي يمكن فيه الإبلاغ عن تحقق أكبر قدر من التقدم فيما يتعلق بتعزيز المشاركة. غير أن تحقيق التقدم نحو المشاركة التامة للمرأة على قدم المساواة في قوى العمل رافقته في كثير من الأحيان نكسات ناتجة عن التمييز. ويمكن ملاحظة نتائج متفاوتة بنفس القدر فيما يتصل بالمهاجرين.

الفصل الرابع: أوجه التفاوت وإيجاد فرص العمل والعمل اللائق

اتجاهات أوجه التفاوت الاقتصادي وأنواعها

٧٨ - لا يزال التفاوت في الدخل داخل العديد من البلدان في ارتفاع منذ عقد الثمانينات من القرن الماضي. فقد كانت حصة رأس المال من مجموع الإيرادات تميل إلى الارتفاع، بينما كانت أجور العمال واستحقاقاتهم تنحدر إلى الانخفاض في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء.

٧٩ - وتعكس الدخول المتدنية في أسواق العمل انخفاض الإنتاجية إلى حد ما. غير أن هذا التحول المرتجع في التوزيع الوظيفي للدخل هو أيضاً انعكاس للقوى التي حررتها العولمة، حيث حدثت زيادة كبيرة في عرض العمل من ناحية وزيادة كبيرة في حركة رأس المال من ناحية أخرى.

٨٠ - ويعزى تزايد التفاوت في الدخل الإجمالي أيضاً إلى تزايد الفوارق في الأجور. وقد ساهم انفتاح التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، من بين العديد من العوامل ذات الصلة، في

هذا الاتجاه. وقد يؤثر تصدير الوظائف إلى الخارج، والتهديد بنقلها، في الفوارق بين الأجور، وكذلك نصيب العمال من الناتج القومي الإجمالي. وعلاوة على ذلك، لا يزال إضفاء الطابعين العرضي والتعاقدي على الأعمال وسيلتين لخفض الدخل الاجتماعي، مما يزيد من تعزيز الفوارق في الأجور بين عمال يعيشون أوضاعا مختلفة ولهم قدرات مختلفة على المساومة.

أثر أوجه التفاوت في التوظيف والعمل اللائق

٨١ - يمكن أن يقلل التفاوت في الدخل والثروة من احتمالات النمو الإجمالي، مع ما يتمخض عن ذلك من نتائج سلبية بالنسبة لإيجاد فرص العمل اللائق، إذ أن التفاوت يمكن أن يخل بالتماسك الاجتماعي، ويؤدي إلى العنف السياسي ويعرّض استقرار الحكومة للخطر. وفي إطار تأمين العمل اللائق للجميع، ينبغي للسياسات الاجتماعية والاقتصادية الهادفة إلى خفض التفاوت أن تؤدي دورا هاما، خاصة في ظل الظروف التي يهدد فيها التفاوت الاستقرار الاجتماعي في البلدان ذات الدخل المتوسط.

التفاوت الاجتماعي - السياسي والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل

٨٢ - لا بد من رأس المال البشري والاجتماعي لتحقيق العمالة الكاملة وإيجاد العمل اللائق. فالتفاوت في الدخل والفوارق الاجتماعي يسببان عجزا في رأس المال البشري والاجتماعي.

٨٣ - ولا يمكن أن يتحقق الهدف من العمالة الكاملة والعمل اللائق ما لم تكن المساواة في الفرص وسبل الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية مكفولة. فانهدام المساواة بين الجنسين يقوض النمو وإمكانيات إيجاد فرص العمل. كما أنه من المعروف وجود روابط بين الوضع الصحي للسكان والنمو الاقتصادي وآفاق تحقيق العمل اللائق للجميع. ويؤدي الجوع ومظاهره إلى تدني رأس المال البشري والإنتاجية. ويخل التمييز العنصري والعنصرية بحقوق الإنسان للأقليات العرقية، كما أنه يؤدي إلى عدم الكفاءة في استخدام رأس المال البشري ويقوض إمكانيات النمو وإيجاد فرص العمل.

التفاوت في الدخل مضرٌ بالتنمية البشرية والتماسك الاجتماعي/ الثقة الاجتماعية

٨٤ - التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي أمران مهمان للاستقرار الاقتصادي والاستثمار والنمو، وفي نهاية المطاف، بالنسبة لصحة سوق العمل وفرص العمل وظروفه. ويسهم التفاوت في الدخل في إيجاد بيئة سياسية واجتماعية لا تساعد على تحقيق العمل اللائق والعمالة الكاملة.

توجهات السياسة العامة

٨٥ - ينبغي للسياسات والاستراتيجيات الهادفة إلى تعزيز وإيجاد العمالة الكاملة والعمل اللائق أن تأخذ في الحسبان مسألة عدم المساواة، إذ توجد هناك روابط بين أوجه التفاوت وتحقيق العمالة الكاملة والعمل اللائق.

٨٦ - وينبغي لسياسات الاقتصاد الكلي المرسومة لمعالجة تنامي التفاوت في الدخل وارتفاع البطالة أن تقيم مزايا نظام الضرائب التصاعدية والنفقات الحكومية في المجال الاجتماعي، والتي غالبا ما تُستخدم لتكملة مصادر دخل الفقراء والعمال الفقراء. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تقييم آثار الحد من التفاوت على مستوى الاقتصاد الكلي باعتبار ذلك وسيلة لفتح فرص العمل أمام الفئات ذات الدخل المنخفض. وينبغي تطبيق وإنفاذ استراتيجيات إعادة توزيع الثروة، مثل إصلاح الأراضي وفرض ضرائب على أيلولة التركة/الميراث، على نطاق أوسع لتعزيز سبل الاستفادة من الأصول الإنتاجية.

٨٧ - وينبغي أيضا لعملية وضع السياسات الرامية إلى تعزيز التوظيف والعمل اللائق أن تعكس التغيرات الديمغرافية والاجتماعية التي تحدث في المجتمع، مثل ازدياد عدد الشباب والمسنين، وتزايد عدد الأسر المعيشية التي ترأسها نساء غير متزوجات، وتشريد السكان الأصليين. كما أن الإصلاحات السياسية والأحكام القانونية الرامية إلى الاعتراف بمزيد من المساواة في ما يتعلق بالعرق والجنس والعمر تشكل عوامل أساسية لزيادة وعي المؤسسات التجارية والتزامها بهذه الأهداف.

ملاحظات ختامية

٨٨ - لقد ازدادت الفوارق الاقتصادية العالمية خلال العقدين الماضيين، وما فتئ التفاوت في الدخل داخل العديد من البلدان يتزايد منذ عقد الثمانينات من القرن الماضي. ويمكن أن تعوق الفوارق الاقتصادية المرتفعة النمو الاقتصادي عن طريق إيجاد مطالب سياسية تدعو إلى إعادة توزيع الدخل. ويضر التفاوت في الدخل أيضا بالإنجازات الاقتصادية، وبالتالي فإنه

يضر بإيجاد فرص العمل من خلال تأثيره على الفوارق الاجتماعية كنتلك التي مردها نوع الجنس والصحة والتعليم.

٨٩ - وهناك سياسات واستراتيجيات يمكن للحكومات اتباعها لتشجيع وإيجاد العمالة الكاملة والعمل اللائق. وينبغي تنفيذ سياسات إعادة توزيع الدخل على نطاق أوسع. ويجب أن تكون سياسات العمالة والعمل اللائق عاملا مؤثرا في الإصلاحات السياسية والقانونية لضمان ألا تؤدي هذه المبادرات إلى تفاقم الفوارق في المجتمع، وأن توفر فرص العمل للجميع وتحمي حقوق العمال.

الفصل الخامس: الحماية الاجتماعية والعمالة والعمل

٩٠ - تؤدي الحماية الاجتماعية دورا هاما في توفير العمل اللائق للجميع من خلال ضمان تأمين الدخل للعمال. وتخضع أنظمة الحماية الاجتماعية في جميع أرجاء العالم لعملية إعادة هيكلة في عصر العولمة والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي.

الرعاية الصحية: تكاليفها وسبل الحصول عليها و "إمكانية التوظيف"

٩١ - تمر أنظمة الرعاية الصحية بمرحلة إجهاد في معظم البلدان بسبب الاتجاهات الديمغرافية، ومن بينها الشيخوخة وارتفاع تكاليف الرعاية الصحية وتفشي الأمراض المعدية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل. ويرتبط هذا الإجهاد أيضا بحدوث تحول في محط اهتمامات الخطاب السياسي، حيث ينتقل من التضامن الجماعي الاجتماعي إلى المسؤولية الفردية.

٩٢ - وعلى الصعيد العالمي، فإن دور القطاع العام في توفير الخدمات على أساس الاستحقاق العام وتوفير سبل الاستفادة من الخدمات مجانا أو بأسعار مدعومة بقدر كبير لا يزال في تراجع. وتتمثل النقطة الحاسمة ذات الصلة بالجهد المبذول لتأمين العمل اللائق والوظائف في أن نسبة متزايدة من العمال ليسوا مشمولين بتدابير وقائية في حالة اعتلال صحتهم، ويواجه المزيد منهم تكاليف متزايدة.

استحقاقات العجز

٩٣ - ارتفع عدد الأشخاص الذين يتلقون استحقاقات العجز في البلدان المتقدمة بصورة كبيرة للغاية خلال السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك جزئيا إلى الشيخوخة. وقد دفع ذلك الساسة إلى إعادة النظر في السياسة الحكومية، وفي بعض البلدان أدى ذلك إلى إدخال إصلاحات شددت شروط الأهلية، وذلك من أجل تشجيع أو حث الكثير من المعوقين على

دخول سوق العمل وشغل وظائف فيها. وقد زادت المتطلبات اللازمة لممارسة أي نشاط من العبء الذي يتحمله ذوو العاهات لإثبات أهليتهم، مما يؤثر على ميلهم إلى المطالبة بالاستحقاقات. ويبدو أن العمال ذوي الإعاقات الشديدة أقل حظاً في سوق العمل. ويمثل اتباع نهج قائم على الحقوق، كما هو مجسد في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (انظر قرار الجمعية العامة ١٠٦/٦١ المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦) طريقة جيدة للمضي قدماً في هذا السبيل.

إصلاحات المعاشات التقاعدية: هل المعاشات التقاعدية تختصر؟

٩٤ - لا تزال نظم المعاشات في مختلف أنحاء العالم في حالة من الاضطراب الشديد منذ قدوم عصر العولمة. وفي صلب المشكلة تكمن شيخوخة سكان العالم: فارتفاع معدل إعاقة المسنين يجعل من الصعب تطوير أو إدامة المعاشات التقاعدية الكلاسيكية التي تحدد استحقاقها الحكومات والمؤسسات التجارية. لذا فإن مستقبل نظم المعاشات التقاعدية غير مؤكد، لكن ينبغي التحرك نحو المزيد من المرونة مع تنويع أكبر من حيث سن التقاعد القانونية، وذلك لتمكين الناس من اختيار موعد تقاعدهم وتقاضي معاشات تقاعدية أكبر إن هم تقاعدوا في وقت لاحق.

استحقاقات التأمين من البطالة

٩٥ - كانت الحماية من خطر البطالة التي تتخذ شكل التأمين من البطالة دائماً تعتبر بمثابة الدعامة الأساسية لدول الرفاه، حيث تحمي العمال من أسوأ آثار البطالة، وتؤدي أيضاً دور عامل مؤثر في استقرار الاقتصاد الكلي. لكن، للأسف، لا يزال تحرير سوق العمل يُربط بتآكل نظم استحقاقات البطالة، حيث عدد العاطلين عن العمل في العالم أخذ في الارتفاع.

٩٦ - وعلى الصعيد العالمي، فإن الواقع هو أن نسبة متزايدة من العاطلين إما أنهم لا يحصلون على استحقاقات البطالة من أي نوع، أو يتعين عليهم إثبات أنهم "يستحقون" مساعدتهم على مواجهة البطالة، هذه المساعدة التي أخذت تُعطى لهم بصفة متزايدة على أساس تقديري، شريطة وفائهم لالتزامات سلوكية محددة. وفي هذه الظروف، فإن الحق في الحصول على استحقاقات البطالة لا يعتبر حقاً من الحقوق الاجتماعية.

من التأمين الاجتماعي إلى المساعدة الاجتماعية

٩٧ - لقد كان مبدأ التأمين الاجتماعي دوماً حجر الزاوية في نظم الضمان الاجتماعي. ومع ذلك، فهو ضعيف بصورة تلقائية في الاقتصادات التي تهيمن عليها الأنشطة

الاقتصادية غير النظامية، بل ويزداد ضعفا بفعل تنامي العلاقات المهنية التي تتسم بقدر أكبر من المرونة.

٩٨ - هذا وتواجه المساعدة الاجتماعية أيضا بعض التحديات. وأحد هذه التحديات تحد سياسي متجذر في شعور العامة بالإحباط إزاء ما يعتبرونه عدم فعالية هذه البرامج في مساعدة الناس للحصول على الرعاية. غير أن محاولات بُذلت من أجل المحتاجين على وجه التحديد من خلال اختبار الوسائل وتقديم الحوافز لتشجيع الأشخاص الذين يتلقون المساعدة على تحسين أوضاعهم أو جدد مشاكل خاصة بها.

انتشار حسابات الادخار المصممة حسب احتياجات الفرد

٩٩ - في مختلف مجالات الحماية الاجتماعية، تشجع الحكومات انتشار حسابات الادخار المصممة حسب احتياجات الفرد التي تكون إما إلزامية أو مدعومة بواسطة الحوافز الضريبية، لا سيما في مجالات المعاشات التقاعدية ومصروفات الرعاية الصحية، وكذلك في مجالات مثل التأمين من البطالة.

١٠٠ - ورغم أن حسابات الادخار المصممة حسب احتياجات الفرد في جميع أشكال الحماية الاجتماعية لا تفيد أقل الفئات أمانا وأكثرها فقرا، فمن شبه المؤكد أن أعدادهم التي ستندرج ضمن نظم الحماية الاجتماعية في القرن الحادي والعشرين هي في تزايد. ولذلك، فإنه ينبغي للحكومات ومستشاريها في مجال السياسات العامة محاولة التأكد من أن هذه الحسابات توفر الأمن الاقتصادي الكافي للذين لا يمكن لهم أن يستفيدوا من نظم الحماية الاجتماعية.

ملاحظات ختامية

١٠١ - ينبغي أن تكون الحماية الاجتماعية جزءا لا يتجزأ من المجتمع وجزء لا يتجزأ من العمل والتوظيف اللاتقيين. فكل الناس، سواء في حالتي المرض أو الصحة، وفي حالتي العمل أو البطالة، هم بحاجة إلى الحماية الاجتماعية والأمن الاقتصادي الأساسي.

١٠٢ - وفي حين أن هناك مناقشات حول العلاقة الرابطة بين الإنفاق الاجتماعي والنمو، بدأ توافق في الآراء يظهر مؤداه أنه على الدولة أن توفر الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية للجميع، وعلى أساسه يمكن بناء نظم التأمين الاجتماعي ونظم التأمين الخاصة ونظم أخرى. غير أن ممارسة مزيد من الضغط على الفقراء والناس غير الآمنين من الناحية الاقتصادية والمحرومين لكي يتصرفوا بطرق تعتبرها الدولة طرقا مرغوبا فيها اجتماعيا أمر يبعث على القلق. فهذه النظم تنحو إلى إيجاد شراك الفقر والبطالة.

الفصل السادس - خطط العمالة على صعيد الطلب

١٠٣ - قامت الحكومات، في البلدان المتقدمة والنامية معا، بتعزيز العمالة تعزيزا مباشرا باتخاذ مختلف التدابير الخاصة التي تهدف إلى توليد الطلب على اليد العاملة. بيد أنها إما أولت التدابير المخصصة لترويج العمل اللائق اهتماما ضئيلا أو منحتها موارد قليلة.

إعانات العمالة

١٠٤ - تشكل إعانات العمالة، التي بموجبها يمنح أصحاب العمل الدعم المالي لإيجاد وظائف إضافية، حصة كبيرة من النفقات على برامج فعالة لسوق العمل في الكثير من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتستهدف معظم إعانات العمالة فئات محددة مثل الأشخاص العاطلين عن العمل لأجل طويل والأقل مهارة والعاملين بأجر قليل والمسنين والمعوقين. وتتمكن أشد الفئات ضعفا من مواجهة الإقصاء الاجتماعي من خلال استهدافها. وتسهم هذه الإعانات أيضا في الحد من البطالة الطويلة الأجل. بيد أنها تميل إلى التمييز ضد الشركات الأقدم المؤسسة تأسيسا جيدا لصالح الشركات النامية، لتحد بذلك من تأثيرها.

الصناديق الاجتماعية

١٠٥ - تم تعزيز الصناديق الاجتماعية باعتبارها وسائل فعالة لتوليد الوظائف ولتنفيذ أنشطة اقتصادية في البلدان النامية. غير أنه على الرغم من تقييمات البنك الدولي الإيجابية، فإن الصناديق الاجتماعية لم تعد تعتبر بمثابة آليات قوية لدعم التنمية المجتمعية وتوليد سبل عيش مستدامة. وأخذت هذه الصناديق تنتقل بصورة متزايدة من البنية الأساسية العامة إلى خطط تنمية "رأس المال البشري".

خطط التأمين الصغير والائتمان الصغير

١٠٦ - بات التمويل الصغير والائتمان الصغير يلقيان رواجاً كبيراً بوصفهما أداتين من أدوات التنمية، وذلك لأن حصول الفقراء على الخدمات المالية هام جدا لتمكينهم في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وثبت أن التمويل الصغير يساعد في إيجاد الوظائف وتمكين المرأة والحد من الفقر. فإنه لا يساعد الفقراء على زيادة دخلهم فحسب، إنما يسهم أيضا في تحقيق توزيع عادل لفوائد النمو الاقتصادي.

١٠٧ - والانتقادات الرئيسية الموجهة لخطط الائتمان الصغير تتعلق باستدامتها ومحدودية نطاقها والصعوبات التي تواجهها مع الإدارة. ويشكك البعض أيضا في إمكانية وصول هذه الخطط إلى الذين يعيشون في فقر مدقع.

الغذاء مقابل العمل والنقد مقابل العمل

١٠٨ - يعد الغذاء مقابل العمل والنقد مقابل العمل من التدابير المباشرة التي تهدف إلى تحسين العمالة وتلبية الاحتياجات الطارئة. والادعاء الرئيسي في تبرير هذه المخططات هو أنها تستهدف بشكل فعال الفقراء لأنها ذاتية الانتقاء ومن السهل نسبياً تبرير تطبيقها في أوساط الطبقة المتوسطة. بيد أن هذه الخطط قد لا تشكل السياسة الأنسب لتعزيز سبل العيش أو العمل اللائق وهي خطط لا تراعي في أغلب الأحيان المنظور الجنساني.

الأشغال العامة

١٠٩ - لقد تطورت برامج الأشغال العامة لتصبح أداة رئيسية من أدوات السياسة العامة التي يمكن من خلالها إيجاد العمل في حالات ترتفع فيها معدلات البطالة والعمالة الناقصة أو تكون مزمنة، وكذلك الحد من حالات نقص الاستهلاك في أوقات تحدث فيها أزمات مثل المجاعة أو الجفاف. وتنتج مشاريع الأشغال العامة السلع العامة وتؤدي وظيفة سياسية من خلال العمل على تفريغ السخط الاجتماعي بواسطة مشاريع شديدة الوضوح تكفل للفقراء حداً أدنى معيناً من الدخل.

١١٠ - ومع أن الأشغال العامة قد تعالج بنجاح الأزمات والتهديدات العابرة لسبل العيش، فإن الاعتبارات السياسية تؤثر في أغلب الأحيان على الاختيار والمكان. ومن أجل تحسين فعالية هذه الأشغال، ينبغي تحديد معدل الأجور بأعلى المعدلات التي تكفل الحماية الاجتماعية دونما أن تسبب اختلالات خطيرة في سوق العمل. وينبغي للبرامج أن تولد أصولاً منتجة تعود بالفائدة على الفقراء. وينبغي تمكين الحكومات المحلية في ما يتعلق بتخطيط هذه المشاريع وإدارتها.

ملاحظات ختامية

١١١ - يلجأ السياسيون إلى اتخاذ تدابير خاصة لإيجاد الوظائف لأنهم باعتمادها يوهمون الآخرين بأنهم منهمكون بنشاط في معالجة البطالة وإخفاق سوق العمل. ومختلف الخطط هي خطط مناسبة لمختلف الظروف وتستلزم مستويات مختلفة من تكاليف الإدارة والرصد. بيد أن ثمة إرادة مشتركة تتمثل في ضرورة أن يكون الاستهداف سليماً بموجب خطط شتى تصل إلى الفقراء والنساء. وقد استُقيت دروس هامة من مشاريع نفذت في بلدان عديدة.

١١٢ - ولم تكن التدابير المتخذة على صعيد الطلب والرامية إلى إيجاد الوظائف، على النحو الذي طبقت فيه حتى الآن، كافية لتنفيذ برنامج توفير العمل اللائق. ولعل من الضروري

اعتماد نهج أكثر شمولية يتضمن بعض التدابير القائمة على صعيد الطلب والرامية إلى تعزيز مبدأ العمل اللائق للجميع وليس تدبيرا واحدا يركز بصورة ضيقة على إيجاد الوظائف.

الفصل السابع - أولويات السياسة العامة المضافة على العمالة والعمل اللائق

١١٣ - إذا كان من المفترض أن يصبح العمل اللائق أكثر من مجرد شعار، فلا بد من أن يشمل أكثر بكثير من الدعوة إلى إيجاد عدد أكبر من الوظائف أيا كان نوعها. ويجب أن تنفذ عملية توليد الوظائف، رغم استحسانها في حد ذاتها، على نحو متنسق تحترم فيه ظروف العمل اللائق. ويكمن التحدي الرئيسي في الحاجة إلى تعزيز الأمن الاجتماعي - الاقتصادي الأساسي للجميع.

ضرورة التعبير عن الرأي

١١٤ - لا يملك العمال، بدون التعبير عن الرأي، سوى خيارات قليلة غير خيار عدم القبول بوضع عملهم أو القبول به على مضض خوفا من البدائل. ولا بد للعمال، في الأوقات التي تكون فيها البطالة على أشدها، من تحمل ظروف العمل السيئة أو انخفاض الإيرادات أو تعريض رفاه أسرهم للخطر. فإعطاؤهم صوت يغير من هذا الوضع.

١١٥ - وصيغت قوانين العمل بما يتفق مع وضع العمال الموجودين في موقع عمل ثابت، وكانوا على علاقة عمل مباشرة طويلة الأجل تشمل صفة العامل المعترف به قانونا. وبصرف النظر عن ضمان معايير الحد الأدنى للأشخاص الذين يؤدون جميع أشكال العمل، فقد تتمثل أكبر التحديات التي يواجهها العمال في القرن الحادي والعشرين في الإقرار بالحاجة إلى أشكال جديدة من التعبير عن الرأي وفي تطوير هذه الأشكال للتعامل مع الوقائع المعقدة لأسواق العمل المتمثلة في زيادة الانفتاح والمرونة وممارسة الضغوط لأداء أنماط من العمل. وفي هذا الصدد، تعد رابطات العمال المستقلة للعمال اللائق، حتى وإن اضطر بعضها إلى تغيير أساليبه.

١١٦ - ويشمل جزء من إعادة التنظيم اللازم والمتعلق بالتعبير عن الرأي الحوكمة المؤسسية التي تستتبع ضرورة إيلاء العمل أولوية أكبر أثناء وضع السياسات الاجتماعية وتقييم السياسة العامة. وتشمل المؤسسات الصالحة للبقاء المجالس الوطنية المعنية بالعمل والمواثيق الاجتماعية المبرمة بعد التفاوض بين هيئات العمال وأصحاب العمل والحكومات.

إضفاء طابع غير نظامي على العمل ومواجهة ذلك

١١٧ - تعني مرونة سوق العمل والإجراءات الأخرى المتبعة للتحرر الاقتصادي أن عددا من العمال يفوق كثيرا عما قبل باتوا يعملون في أوضاع غير رسمية نسبيا. وأصبح من الضروري مواءمة السياسات الاجتماعية وسياسات سوق العمل مع هذه الحقائق.

١١٨ - وأهم احتياجات العمال العاملين بصفة غير رسمية هي توفير الأمن الأساسي للدخل والأمن الأساسي للتعبير عن الرأي. وينبغي أن يطلب من جميع المؤسسات التجارية أن تقوم بعملية تسجيل رسمي لدى السلطات بطريقة بسيطة وقليلة التكلفة. وينبغي تسجيل أصول أولئك الذين ينتجون بصورة غير رسمية باعتبارها ممتلكات تعود لأصحاب المشاريع المنظمة، ليمنحوا بذلك وضعاً قانونياً سليماً لهذه الأصول. وينبغي تنظيم حملة تكفل إبرام عقود خطية لجميع العمال، لأن أولئك العاملين باتفاقات مدونة هم وحدهم المخولون بالتمتع فعلياً بحماية قانون العمل أو القانون العام. والعقود المدونة البسيطة التي تحدد الشروط الأساسية للأجر ولترتيبات العمل هي شرط ضروري إن لم يكن كافياً لتحويل العمل غير النظامي إلى عمل لائق.

إعادة النظر في حقوق العمل

١١٩ - يقصد بالحق في العمل حق الأشخاص أينما كانوا في السعي وراء كسب عيشهم من خلال أنشطة يختارونها. عملء إرادتهم. ولا يمكن التوقع من الأشخاص في جميع أنماط المجتمعات السعي وراء تحقيق حياة عمل ما لم يترسخ فيها الأمن الاجتماعي والاقتصادي الأساسي. فحدوث العولمة قد أفضى إلى تقويض حالات التباين وانعدام الأمن لمبدأي العالمية والتضامن الاجتماعي.

١٢٠ - ومن الضروري مواءمة نظم الحماية الاجتماعية مع شروط سوق العمل الأكثر مرونة من أجل توفير الأمن الاقتصادي لجميع العمال. وتزداد أهمية شمولية التغطية مع ازدياد العمال في حالات العمل المؤقت وغير الرسمي الذي لا تغطيه عقود جماعية موحدة، سواء كان العمل بالاختيار أو بالاضطرار.

أولويات السياسة العامة للمضي قدماً

١٢١ - تعد تحديات العمل اللائق في القرن الحادي والعشرين تحديات كبيرة. ويجري الآن وضع نهج جديدة بعدما ثبت عدم ملائمة النماذج والآليات التقليدية المستخدمة لتحقيق تمثيل للأراء وأمن اقتصادي وعمالة تامة في عصر العولمة وازدياد مرونة سوق العمل. ويتعين

على المجتمع الدولي والحكومات الوطنية وشركائها من المجتمع المدني العمل معا من أجل إحراز التقدم في برنامج تعزيز العمل المنتج والعمل اللائق للجميع.

١٢٢ - أولا، يجدر بالتأكيد أن العمل اللائق للجميع، وليس النمو الاقتصادي في حد ذاته، أو حتى مجرد إيجاد الوظائف، يحتل محور عملية صنع السياسة الاقتصادية والاجتماعية.

١٢٣ - وعلى الصعيد الدولي، من الضروري تحقيق التعاون والتنسيق فيما بين البلدان من أجل مواجهة ضغوط "السباق نحو القاع" في المنافسة العالمية على مزايا الاستثمار والتجارة. وسيسهم أيضا تبادل الخبرات والتنسيق الدولي للسياسات الاجتماعية والاقتصادية في استكشاف الوسائل اللازمة لمواجهة التحديات الجماعية المتمثلة في إيجاد عمالة منتجة وتحقيق عمل لائق للجميع في القرن الحادي والعشرين.

١٢٤ - وعلى الصعيد الوطني، يتعين مواءمة السياسات الاجتماعية والاقتصادية وحتى المؤسسات مع الوقائع والمطالب الجديدة لعالم متعولم. وإنه لأمر حاسم الأهمية أن يهدف إصلاح نظم الحماية الاجتماعية في البلدان المتقدمة وتوسيع هذه النظم في البلدان النامية إلى ضمان الأمن الاقتصادي للجميع في سوق عمل تتسم بمزيد من المرونة.

١٢٥ - وينبغي، في الكثير من البلدان، اتخاذ تدابير في السياسة العامة ترمي إلى الحد من انعدام التكافؤ إلى جانب التدابير التي تهدف إلى حفز النمو الاقتصادي من أجل ضمان توزيع فوائد النمو بصورة أكثر عدلا.

١٢٦ - ويتعين كذلك إعادة التفكير في خطط العمالة الموضوعة على صعيد الطلب والممولة من الحكومة ووضعها في سياق العمل اللائق، عوضا عن اعتبارها مجرد تدابير لإيجاد الوظائف.

١٢٧ - وينبغي أيضا تنفيذ تدابير السياسة العامة لمواصلة إزالة الحواجز التي تعوق المشاركة في قوة العمل وفي إتاحة إمكانية الحصول على العمل اللائق أمام جميع الفئات الاجتماعية. وينبغي لجميع تدابير السياسة العامة أن تراعي التغيرات الديمغرافية والاجتماعية الجارية التي تحدد شكل عالم العمالة والعمل.

١٢٨ - ويمكن كذلك أن يضطلع المجتمع المدني والقطاع الخاص بأدوار هامة في كفالة تطبيق مبدأ العمل اللائق للجميع من خلال تعزيز ورصد خطط مثل المسؤولية الاجتماعية للشركات.

ملاحظات ختامية

١٢٩ - إن هذا القرن الحادي والعشرين هو قرن إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فالعالم يمتلك الموارد والثروة والمعرفة الكافية لجعل هذا الأمر حقيقة.

١٣٠ - تجلب العولمة مزيداً من الريبة وانعدام الأمن للعمال والمجتمعات التي تعتمد على العمل واليد العاملة لضمان كسب عيشهم، وبعبارة أخرى، لضمان كسب عيش معظم الناس. ثمة فوائد تجنى من التحرير الاقتصادي والعولمة، ولكن في الوقت ذاته ثمة آثار ومتغيرات سلبية قوية. ولم يقبل بعد صانعو السياسات بهذه الحقيقة، ولم يستنبطوا بعد الاستراتيجيات اللازمة لكبح التفاوتات المتنامية في السنوات الأخيرة.

١٣١ - وينبغي أن يشكل العمل وسيلة هامة لكسب احترام الذات ولصون الكرامة وتأكيد الهوية الإنسانية. والعمل المنتج واللائق واستتصال الفقر ضروريان لضمان ممارسة حقوق الإنسان وحياته الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، قرار الجمعية العامة ٢١٧ ألف (د-٣)، ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومبدأ العمل اللائق للجميع ليس بخيارٍ من خيارات السياسة العامة، إنما ضرورة حتمية من ضرورات القرن الحادي والعشرين.